

دور القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية

The role of fair value in the global financial crisis

أعمرستي أحمد¹، يوسف رشيد²AMAR SETTI Ahmed¹, YUCEFI Rachid²¹ جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر)، beensoona30@gmail.com² جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر)، youcefi20022002@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/10/14

تاريخ القبول: 2022/08/18

تاريخ الاستلام: 2022/07/12

ملخص:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، وبعد استعراض الأدبيات النظرية، وعرض الدراسات السابقة جاءت الدراسة الإحصائية كتكملة للموضوع وهذا للوقوف على آراء وجهات نظر اساتذة في التخصص ومصرفيين ومحاسبين حول مشكلة الدراسة الا وهي: اثر القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية. أظهرت نتائج تحليل بيانات الدراسة وجود دور هام لمحاسبة القيمة العادلة في إحداث الأزمة المالية العالمية واتفق بعض خبراء المال والمحاسبة والاقتصاد أنها كانت وراء حدوثها.

كلمات مفتاحية: الأزمة المالية، القيمة العادلة، معايير الدولية

تصنيفات JEL : M42:H68:F5

Abstract:

The study aimed to reveal the role of fair value accounting in the global financial crisis. The impact of fair value on the global financial crisis. The results of the study data analysis showed that there is an important role for fair value accounting in causing the global financial crisis, and some finance, accounting and economic experts agreed that it was behind its occurrence.

Keywords: Financial crisis , fair value , international standards.

1. مقدمة

يكاد يتفق جميع الباحثين في مجال الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت أسواق المال العالمية (2007 - 2010) إلى أن السبب الرئيسي لظهور الأزمة المالية العالمية هو مشكلة ديون الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وما تلاها من إفلاس وانهيار عدد من البنوك والشركات العالمية التي كانت تمثل إلى وقت قريب أعمدة الاقتصاد العالمي. ومشكلة الرهن العقاري نشأت نتيجة لسببين رئيسيين:

الأول: هو تقدير القيمة السوقية لديون الرهن العقاري بأكثر من قيمتها الحقيقية؛ والثاني: هو مضاعفة الديون من خلال توريق ديون الرهن العقاري ذات القيمة غير الحقيقية بين المؤسسات المالية بشكل متكرر وقد تزامن حدوث الأزمة المالية العالمية مع إصدار المعيار الأمريكي 157: بعنوان "قياسات القيمة العادلة" والذي كان يبدو تطوراً هاملاً في الفكر المحاسبي باتجاه المحاسبة باستخدام القيمة العادلة ولذلك فقد تم اتهام معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها تعد من أهم أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية.

1.1 اشكالية البحث:

تتمثل في السؤال الجوهرى الآتى:

ما هو دور القيمة العادلة على الازمة المالية العالمية؟

2.1 فرضيات البحث:

تمت صياغة الفرضيات على النحو التالي:

- تعتبر القيمة العادلة مهمة لدى اقتصاديات دول العالم؛
- أثرت الأزمة المالية العالمية على التوازنات المالية؛
- يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية للقيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية؛
- يوجد فروق ذو دلالة إحصائية لاتجاهات العينة حول واقع القيمة العادلة تعزى الى متغيرات شخصية .

3.1 منهج البحث والأدوات المستخدمة:

لكي نتمكن من تحقيق أهداف الدراسة، اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والدراسات السابقة كما قمنا بإعداد استبانة حول دور القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية، و من ثم تم استخدام البرنامج الإحصائي لتحليل بيانات الدراسة (SPSS) في الجانب الميداني .

4.1 الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات باللغة العربية:

دراسة هشام المليجي؛ 2009: استهدفت الدراسة تقييم فعالية القياس المحاسبي للقيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي الأمريكي رقم 157: "قياسات القيمة العادلة" بالإشارة إلى الأزمة المالية العالمية. وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- أ- وضع إطار يتضمن نسب ملائمة مدخلات قياس القيمة العادلة في ظل التسلسل الهرمي للقيمة العادلة؛
- ب- التعرف على بدائل القياس المحاسبي عن القيمة العادلة في الدراسات السابقة؛
- ج- التعرف على أسباب ربط الانهيارات المالية الكبرى في ظل الأزمة المالية العالمية بالمعيار المحاسبي الأمريكي رقم 157؛
- د- تطوير المعيار المحاسبي رقم 157 من خلال صياغة مجموعة من المواصفات الواجب توافرها في مدخلات قياس القيمة العادلة؛
- هـ- التعرف على اتجاهات أساتذة المحاسبة بالجامعات المصرية نحو مدى ملائمة مداخل قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات. (المليجي، 2009).

ثانياً: الدراسات باللغات الأجنبية:

دراسة Mozes ، 2002 : استهدفت الدراسة. اثر استخدام القيمة العادلة في قياس القيمة الدفترية للمؤسسات المالية على اختلاف أسعار أسهم تلك المؤسسات. وتوصلت الدراسة إلى أن اختلاف القيمة العادلة لصافي القيمة الدفترية للمؤسسات المالية ترتبط أكثر بالاختلافات في أسعار الأسهم من ارتباط تلك القيم المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية بالاختلافات في نفس الأسعار.

وخلصت الدراسة إلى ان المعلومات التي تتاح عن القيمة العادلة للأصول المالية طويلة الأجل في ظل أزمات السيولة سوف يترتب عليها نتائج ضارة مضاعفة لان السوق سوف يحتاط أكثر

من اللازم عند تحديد السعر الملائم للحصول على أسهم المؤسسات المالية من سوق المال، الأمر الذي سوف يترتب عليه انهيار الأسعار وسوف تنتقل عدوي انهيار أسعار الأسهم من المؤسسات المالية إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى (Haim A, 2002).

2. الإطار النظري

1.2 مفهوم القيمة العادلة:

تعرف القيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية بأنها: (المبلغ الذي يمكن ان يتبادل به أصل ما بين مشتري وبائع يتوافر لدى كل منهما الدراية والرغبة في إتمام الصفقة في إطار توازن). ويعرف القاموس الخاص ببيان المفاهيم رقم (7) لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي للقيمة العادلة لأصل ما أو التزام بهذه الطريقة. هي المبلغ الذي يمكن به شراء (أو تحمل) أصل ما (والالتزام) أو بيعه (أو تسويته) في صفقة حاله بين طرفين راغبين في إتمام الصفقة اي بخلاف البيع الجبري أو التصفية. أو القيمة العادلة هي سعر يوافق عليه طرفان في صفقة تبادل وهذا مناسب عند وجود أسواق مستقرة.

أما في حالة عدم وجود أسواق مستقرة نستخدم اساليب أخرى. كما تم تعريفها بأنها (قيمة الأصل الذي يتفق عليها كل من المشتري والبائع لديهما الرغبة في تبادل هذا الأصل في تاريخ معين وفي ظل سوق محايد وبدون إكراه على تكملة هذا التبادل).

ويعد منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس هو الأكثر إغراء للمهنيين واضعي المعايير بصفته يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة، ويعد المقياس الأفضل والأكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات، بينما تستند مرجعية التكلفة التاريخية في التقرير عن البيانات المالية، إلى معلومات تكون موثوقة بدايةً، لكنها تصبح أقل موثوقية مع مرور الوقت ولا تتوافر فيها خاصية الملاءمة لاتخاذ القرارات بعد فترة من وقوع الحدث، لأنها تكتفي بالإبلاغ عن السجل التاريخي للموجودات والمطلوبات، دون أن تقدم معلومات حديثة عن قيمتها الحاضرة، كما أن استخدام القيمة العادلة في التقرير عن كل العمليات و الأحداث الماضية والحاضرة باتباع منهج تقييمي يحسن من خاصية القابلية للمقارنة والثبات في اتباع النسق، في حين إن التكلفة التاريخية تشتمل على سلة من التقييمات والفرضيات والمسلمات المختلفة، التي لا يمكن معها إجراء المقارنات بدرجة عالية من الدقة والثقة والقيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل موجودات أو تأدية مطلوبات بين جهات مطلعة ورغبة وفي معاملة مباشرة، أو القيم التي لا تستند بالضرورة إلى السوق وهي: القيمة

من الاستعمال، والقيمة القابلة للاسترداد، والقيمة الاستبدالية، وقيمة المنشأة المستمرة، وقيمة التصفية في زيادة الأثار الناجمة عن الأزمة المالية العالمية في شركات المال والأعمال، ورغم ما يؤخذ على منهج القيمة العادلة بأنه أقل حيادية من منهج التكلفة التاريخية، إلا أن هذا المنهج يزود المستثمرين بوعي وبصيرة ونظرة تنبؤية مستقبلية بقيمة المنشأة، ويمتاز باعتماده أساساً على أسعار السوق الجارية كمقياس عادل وملائم للقيمة، بشرط توافر سوق نشطة ومنظمة وأن تعتمد الأسعار الدارجة فيها على معلومات صحيحة وموثوقة في ظل فرضية كفاءة السوق. لذلك فإنه من الطبيعي تقدير القيمة الاقتصادية للمنشأة، بالربط بين قيمتها الحقيقية الكلية وإجمالي القيمة العادلة لصافي موجوداتها، وعكس ذلك فإن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها دون مراعاة ذلك قد تكون مضللة، وتكون الاحتمالات مفتوحة لتفسيرات متعددة ومتناقضة، كما تتأثر دقة استخدام التكلفة التاريخية بمعدلات التضخم السارية، التي كلما ارتفعت، تزيد أخطاء القياس عند استخدام التكلفة التاريخية مقارنةً مع استخدام القيمة العادلة، بينما تكون القيمة العادلة أكثر دقة عندما تكون معدلات التضخم السائدة إيجابية

2.2 أسباب الانتقال نحو محاسبة القيمة العادلة:

يلاحظ في الآونة الأخيرة الاتجاه الواضح لكل من FASB و IASB نحو القيمة العادلة، وهناك عدة أسباب ساهمت في التمسك بالقيمة العادلة» والمطالبة بالاعتماد عليها في القياس المحاسبي والتخلي عن التكلفة التاريخية ومن هذه الأسباب (MARK L, 2012, p. 6):

أولاً: التغيرات في البيئة الاقتصادية؛

ثانياً: العولمة ومشروع التقارب بين FASB و IASB؛

ثالثاً ضرورة الإفصاح عن الأصول المعنوية؛

رابعاً: التوجه نحو مفهوم الدخل الاقتصادي؛

خامساً: تجربة إنرون والأدوات المالية؛

سادساً: قبول نظرية المحاسبة للقيمة العادلة.

3.2 مزايا القيمة العادلة وانتقاداتها: (Langendijk & Henk, 2003, p. 353)

لا يستطيع أحد أن ينكر أهمية القيمة العادلة، وفائدتها لمستخدمي القوائم المالية، ولكن ليس هناك شك بأنها ليست الأفضل على الإطلاق، فبالرغم من المزايا المتعددة التي توفرها القيمة

العادلة للمعلومات المالية» إلا أن هناك بعض المآخذ عليها وسيتم التطرق للمزايا والانتقادات الموجهة إليها .

1.3.2 مزايا القيمة العادلة:

- تزيد القيمة العادلة من ملائمة الأرقام الي يتم الإفصاح عنها حيث أنها تقدم أرقاماً محدثة بشكل مستمر تعد بتاريخ كل عملية قياس وليس في تاريخ حصول العملية؛
- تعتبر القيمة العادلة المقياس الأكثر ملائمة للمحاسبة عن الأصول والالتزامات المالية؛
- تقييم الممتلكات والأراضي والمعدات باستخدام القيمة العادلة يوفر بعض الخصائص بشكل أفضل مما قد يوفره تقييمها بالتكلفة التاريخية؛
- تساعد محاسبة القيمة العادلة على تعزيز مفهوم الشفافية في الشركات، بالتالي فهي تساعد على تطبيق مبادئ الحوكمة» حيث أن الشفافية الي تعكسها الشركات دليل على قوتها وثقتها بنفسها بينما الشركات الي تعتمد ولا تتصرف بشفافية فهي بالتأكيد تخفي شيئاً مما يجعل الاستثمار فيها خطير؛
- توفر القيمة العادلة أساساً محايداً لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأموال عن طريق توضيح تأثير قراراتها بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بأصول مالية» وتكبد الالتزامات المالية أو سدادها والاحتفاظ بها؛
- تمتلك القدرة على قياس الحقائق الاقتصادية السائدة في البيعة المالية الي تعمل بها المنشأة؛
- تمتلك القدرة على توفير المعلومات الكافية عن المخاطر والعائد على الاستثمار؛
- للقيمة العادلة تأثير إيجابي على إدارة المخاطر بينما هناك احتمال أن تخلق محاسبة التكلفة التاريخية؛
- الدوافع لدى البنوك لعقد عمليات بيع للأصول غير فعالة وغير كفؤة في سبيل الحصول على مكاسب بشكل مبكر أي ما يسمى حلياً بإدارة الأرباح الي كانت حافزاً لتقديم القيمة العادلة كمقياس بديل للأدوات المالية"؛
- إن القيمة العادلة تشكل تطوراً إيجابياً في التقرير المالي وذلك من الناحية النظرية؛
- توفر القيمة العادلة فهم الصورة الصحيحة للسوق، كما أنها تعكس الأوضاع المالية الحالية للمؤسسات المالية بطريقة أفضل مما قد يقوم به غيرها من الطرق.

2.3.2 انتقادات القيمة العادلة:

وجود عناصر يصعب أو يستحيل تحديد قيمتها السوقية. تجعل معايير القياس معايير شخصية وقد يصعب التحقق منها"، بينما يوفر مبدأ التكلفة التاريخية قياساً أكثر موضوعية، ينجم عن قياس القيمة العادلة الاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المحققة؛ وهذا يتعارض مع المبادئ المحاسبية المتعلقة بالاعتراف بالإيراد.

إن القيمة العادلة ليست موضع ثقة؛ فهي تقدم الميزانية بناءً على أسعار الأسهم في السوق المالي فهي القيمة الحقيقية للشركة على حد قول البعض» ولكن بالرجوع إلى أسباب ارتفاع وانخفاض سعر السهم» فقد تكون ناتجة عن قرارات متسرعة نابعة عن الطمع أو الخوف» وهما مستشاران غير مؤهلان لأن يكونا محل ثقة؛ بالتالي فإن القيمة العادلة هي محرك نزوي متقلب وغير ثابت.

4.2 محاسبة القيمة العادلة والأزمة الاقتصادية:

تسببت الزيادة في المستوى العام لأسعار الفائدة في ارتفاع حاد في معدلات التخلف عن السداد من جانب المقترضين من الرهن العقاري الثانوي المعلق. واستندت معظم الرهون العقارية الأساسية للرهن العقاري الثانوي إلى معدلات قابلة للتعديل. لم يتمكن العديد من المقترضين من سداد مدفوعات الفائدة الأعلى على رهونهم العقارية. ونتيجة لهذا فإن معدلات التخلف عن السداد في الرهون العقارية عالية المخاطر ارتفعت بشكل كبير. كما ساهم ارتفاع أسعار الفائدة بشكل كبير في انخفاض سوق الإسكان بشكل عام، ومع بدء عدد متزايد من مقترضي الرهن العقاري الثانوي في التخلف عن السداد، الأمر الذي زاد من تآكل قيمتها المتصورة. خفضت وكالات التصنيف بشكل كبير تصنيف سندات الرهن العقاري الثانوي هذه. وتسببت مخاطر التخلف عن السداد في الرهون العقارية الأساسية في تجميد الأسواق الثانوية للرهن العقاري المحولة إلى أوراق مالية. (MARK L, 2012, p. 15)

3. الإطار الميداني

قمنا بتقسيم الإطار المنهجي للدراسة كما يلي:

1.3 مجال وعينة الدراسة:

انحصرت دراستنا على مجالين:

- المجال المكاني: اقتصر حدود الدراسة على الجامعة ومكاتب المحاسبة والبنوك والمصارف.
- المجال الموضوعي: تناولت هذه الدراسة، البحث في مدى اهتمام المحاسبين والجامعيين والمسيرين البنكيين والمصرفيين، وذلك من خلال البحث في محورين هما: واقع القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية.

2.3 مجتمع وعينة الدراسة:

من العوامل الأساسية التي يجب على أي باحث تحديدها قبل البدء في دراسته هي حصر مجتمع البحث، وهذا الأخير يتكون من جميع المفردات التي تشكل مشكل الدراسة، وقد يختلف عددهم أو حجمهم حسب هدفها ودرجة دقتها. وفي دراستنا هذه، مجتمع الدراسة يشتمل على المحاسبين والأساتذة الجامعيين والتي يقدر عدد العمال فيها ب(4800) عامل، على اختلاف مستوياتهم (دائمين ومؤقتين، مسؤولين وما دون ذلك)، موزعة كالآتي:

عدد الأفراد قدر ب1200 بنسبة 25% من مجتمع الدراسة الأصلي.

قدرنا حجم العينة ب 240 عامل والذين مثلوا ما نسبته 20% من مجتمع الدراسة.

تم اختيار هذه العينة بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة الأصلي والممثل في جامعة المدية.

قمنا باختيار 72 عاملا (إداريا وأستاذا) من مختلف المؤسسات (الجامعة، مكاتب محاسبة، بنكيين، مصرفيين)، والتي مثلت ما يقارب 30% من حجم العينة الكلية.

3.3 أدوات وأساليب الدراسة الميدانية:

لقد اعتمدنا في دراستنا الميدانية على تحليل الإجابات المتحصل عليها من العينة المدروسة، وهذا بالاعتماد على عدة أدوات وأساليب.

1.3.3 أدوات الدراسة:

بالاعتماد على الجانب النظري و بعض الدراسات والمراجع، تم تصميم الاستبيان لغرض جمع البيانات الأولية من عينة الدراسة، وتم عرضها على المشرف وعلى لجنة من المحكمين، وبعد إجراء التعديلات المقترحة تم توزيعها على عينة الدراسة باختلاف مستوياتهم وبطريقة عشوائية من مديرين ومديرين فرعيين و بعض الأساتذة الجامعيين والإطارات و رؤساء المصالح ورؤساء مكاتب

وما دون ذلك على اختلاف رتبهم ومستوياتهم، إضافة إلى العمال المؤقتين، وهذا كله في (الجامعة، مكاتب المحاسبة، البنوك، المصارف) وتشتمل أداة الدراسة على الأجزاء التالية:

الجزء الأول: يتعلق بالبيانات الشخصية: تعتبر المتغيرات الشخصية ذات أهمية كبيرة في التعرف على خصائص العينة والوقوف على مدى تأثيرها على نتائج الدراسة، من أهم المتغيرات الشخصية للعاملين: المؤسسة المعنية، الجنس، العمر، مدة الخدمة، المستوى الدراسي.

الجزء الثاني: ويشمل هذا الجزء العبارات التي تتكون منها الاستبانة، حيث تضمنت أداة الدراسة 20 فقرة على مقياس ليكرت الخماسي: (لا أوافق بشدة، لا أوافق، محايد، أوافق، أوافق بشدة). وهي مقسمة إلى محورين:

◆ **المحور الأول:** عبارات تصف واقع القيم العادلة والتي اشتملت على 10 فقرات موزعة، وتقابل كل فقرة من فقرات المحور قائمة تحمل العبارات التالية: (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة).

◆ **المحور الثاني:** الأزمة المالية العالمية، والتي اشتملت على 10 فقرات موزعة، وتقابل كل فقرة من فقرات المحور قائمة تحمل العبارات التالية: (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة). حيث اشتمل الاستبيان على 05 نقاط بمقياس ليكرت والتي تدرجت حسب المعايير كما يلي:

- أوافق بشدة بدرجة: 5؛

- أوافق بدرجة: 4؛

- محايد بدرجة: 3؛

- لا أوافق بدرجة: 2؛

- لا أوافق بشدة بدرجة: 1.

وحتى يمكن قياس الاتجاهات لأفراد العينة، تم إعطاء نقاط لهذه الاختبارات، وقسم السلم

إلى ثلاث مجالات لتحديد درجة الموافقة:

◆ المجال [1-2.33] منخفضة؛

◆ المجال [2.34-3.66] متوسطة؛

◆ المجال [3.67-5] مرتفعة.

2.3.3 الأسلوب الإحصائي المستخدم في الدراسة:

- من أجل تحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها، تم استخدام برنامج التحليل المسمى بالحزمة الإحصائية للدراسات الاجتماعية SPSS، وذلك من أجل حساب:
- معامل ثبات ألفا كرونباخ لحساب معامل ثبات محوري الاستبانة بالإضافة إلى الاستبانة ككل؛
 - معامل ارتباط بيرسون لتحديد مدى الاتساق الداخلي لأداء الدراسة؛
 - التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ودرجة الموافقة، لتحديد استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه محاور الدراسة الثلاثة؛
 - اختبار الانحدار الخطي لقياس التأثير الإحصائي للمتغير المستقل على المتغير التابع؛
 - تحليل التباين الأحادي "ف" ANOVA لتحديد دلالة الفروق والاختلافات بين استجابات أفراد عينة الدراسة على اختلاف متغيرات الدراسة (الجنس، العمر، مدة الخدمة، المستوى الدراسي)، والتي تكون عند مستوى دلالة (0.05) فأقل.

4.3 دراسة ثبات الاستبانة والاتساق الداخلي:

سنقوم في هذا المطلب بتحليل مدى ثبات الاستبانة، إضافة إلى الاتساق الداخلي لعينة الدراسة.

سنقوم بحساب مدى ثبات محوري الاستبانة إضافة إلى الاستبانة ككل بالنسبة لعينة الدراسة، وكذلك الاتساق الداخلي باستعمال معامل الارتباط.

1.4.3 ثبات الاستبانة:

تم حساب ثبات الاستبانة بمحورها والاستبانة ككل بحساب قيمة ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات الاستبانة والجدول التالي يوضح معاملات الثبات ألفا / كرونباخ.

الجدول 1: معاملات ثبات أبعاد الاستبانة

| الاستبانة | قيمة ألفا كرونباخ |
|---------------|-------------------|
| المحور الأول | 0.965 |
| المحور الثاني | 0.930 |
| الاستبانة ككل | 0.966 |

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الاستبانة spss.

يوضح الجدول أعلاه قيم معاملات الثبات لمحموري الاستبانة والاستبانة ككل، ويتضح من قيمة ألفا كرونباخ للمحور الأول (0.965)، والتي تعتبر قيمة عالية وأكبر من 0.6، هذا يؤكد ثبات هذا المحور وإمكانية الاعتماد على نتائجه والاستفادة منها في التفسير والمناقشة. كما تدل قيمة ألفا كرونباخ للمحور الثاني (0.930)، والتي تعتبر كذلك قيمة عالية، مما يؤكد ثبات هذا المحور. ويتضح من قيمة ألفا كرونباخ للاستبانة ككل والتي تقدر: (0.966)، حيث تعتبر قيمة عالية، وعليه يمكن الاعتماد على نتائج الاستبانة والاستفادة منها في التفسير والمناقشة.

2.4.3 الاتساق الداخلي:

بلغ عدد الاستبانات المسترجعة 54 استبانة، أي بنسبة 75%، وتم استبعاد 14 استبانة لعدم استكمالها، حيث جرى فعليا تحليل 40 استبانة. لحساب الاتساق الداخلي لمحاو الاستبانة تم حساب معامل ارتباط درجة كل عبارة من عبارات المحورين مع المحور الذي تنتهي إليه وتبيان الاتساق الداخلي لمحموري الاستبانة. الجدول 2: يوضح معاملات ارتباط العبارات التي تصف واقع القيمة العادلة دال عند مستوى (0.05)

| رقم العبارة | معامل الارتباط |
|-------------|----------------|
| 1 | 0.370* |
| 2 | 0.193 |
| 3 | 0.476** |
| 4 | 0.392* |
| 5 | 0.433** |
| 6 | 0.620** |
| 7 | 0.722** |
| 8 | 0.727** |
| 9 | 0.617** |
| 10 | 0.604** |

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الاستبانة و spss

يتضح من الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من العبارات التي تصف واقع القيمة العادلة لهذا المحور، جميعها دالة إحصائيا عند مستوى (0.05)، ماعدا العبارة رقم (2) فهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (0.05)، وأن قيم معاملات الارتباط جميعها موجبة وتتراوح

بين (0.370) و (0.727)، وهذا يشير إلى التجانس الداخلي بين العبارات التي تصف واقع القيمة العادلة.

الجدول 3: معاملات ارتباط العبارات التي تصف الأزمة المالية العالمية دال عند مستوى (0.05)

| رقم العبارة | معامل الارتباط |
|-------------|----------------|
| 01 | 0.305 * |
| 02 | 0.196 |
| 03 | 0.186 |
| 04 | 0.009 |
| 05 | 0.072 |
| 06 | 0.296* |
| 07 | 0.560** |
| 08 | 0.307* |
| 09 | 0.502** |
| 10 | 0.630** |

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى الاستبانة و spss

يتضح من الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من العبارات التي تصف الأزمة المالية العالمية والدرجة الكلية لهذا المحور، معظمها دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)، ماعدا العبارات: (02،03،04،05)، وتتراوح بين (0.296) و (0.630)، وهذا يشير إلى التجانس الداخلي بين العبارات التي تصف الأزمة المالية العالمية.

4. عرض وتحليل نتائج الدراسة

سنقوم بعرض نتائج الدراسة، من خلال العينات (40 مفردة)، إضافة إلى تحليل هذه النتائج ومقارنتها. في البداية نقوم بتحليل النتائج والتي قسمناها إلى ثلاثة أجزاء:

- الجزء الأول متعلق بالمتغيرات الشخصية؛
- الجزء الثاني متعلق بإجابات أفراد العينة على الأسئلة المطروحة؛
- الجزء الثالث متعلق باختبار فرضيات الدراسة.

1.4 تحليل نتائج الجزء الأول (المتغيرات الشخصية):

يتم في هذا الجزء عرض البيانات المتعلقة بالخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة وتشمل: الجنس، العمر، مدة الخدمة، المستوى الدراسي.

الجدول 4: الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة

| المتغير | الفئات | التكرار | النسبة % |
|----------------|-------------------|---------|----------|
| الجنس | ذكر | 21 | 52.5 |
| | أنثى | 19 | 47.5 |
| السن | من 18 إلى 25 سنة | 05 | 12.5 |
| | من 26 إلى 35 سنة | 08 | 30 |
| | من 36 إلى 50 سنة | 20 | 50 |
| | من 51 سنة فما فوق | 07 | 17.5 |
| سنوات الخبرة | أقل من 5 سنة | 10 | 25 |
| | من 06 إلى 15 سنة | 12 | 30 |
| | من 16 إلى 30 سنة | 14 | 35 |
| | من 31 فأكثر | 4 | 10 |
| الوظيفة | أستاذ | 20 | 50 |
| | محاسب | 05 | 12.5 |
| | مسير مالي | 04 | 10 |
| | مصرفي | 06 | 15 |
| المستوى العلمي | وظيفة أخرى | 05 | 12.5 |
| | ثانوي | 02 | 05 |
| | جامعي | 10 | 25 |
| | ماجستير | 06 | 15 |
| | دكتوراه | 14 | 35 |
| | بعد الدكتوراه | 08 | 20 |

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى الاستبانة و spss.

بالنسبة للجنس: نلاحظ من الجدول أعلاه، أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث بـ 05%، حيث أن 21 من أفراد العينة الذين أجريت عليهم الدراسة من مجموع 40 فرداً هم ذكور أي بنسبة

(52.5%) وهي الفئة الأكبر، في حين أن 19 منهم هن إناث يمثلن نسبة تقدر بـ (47.5%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة.

بالنسبة للسن: من الجدول أعلاه فيما يتعلق بفئة السن، نلاحظ أن الفئة العمرية من [36-50] قد تحصلت على المرتبة الأولى بتكرار (20) وبنسبة (50%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة، تليها الفئة العمرية [26-35] وبنسبة مئوية تقدر بـ 30%، ثم تليها الفئات العمرية من 51 سنة فما فوق بنسبة مئوية تقدر بـ 17.5%، أما الفئة المتبقية والمتمثلة في [18 - 25] تحصلت على نسبة 12.5%.

بالنسبة لسنوات الخبرة: من الجدول أعلاه فيما يتعلق بفئة سنوات الخبرة، نلاحظ أن الفئة من [16-30] قد تحصلت على المرتبة الأولى بتكرار (14) وبنسبة (30%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة، تليها الفئة العمرية [06-15] وبنسبة مئوية تقدر بـ 30%. ثم تليها الفئة أقل من 05 سنوات بنسبة مئوية تقدر بـ 25%، أما الفئة المتبقية والمتمثلة في 31 سنة فما فوق تحصلت على نسبة 10%.

بالنسبة للوظيفة: يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن 20 مفردة من الذين أجريت عليهم الدراسة من إجمالي مفردات العينة هم أساتذة بنسبة (50%)، في حين أن 06 مفردات من إجمالي العينة هم مصرفيون بنسبة (15%)، وما نسبته (12.5%) كانت من نصيب المحاسبين والوظائف الأخرى لكل واحد منهما، وما نسبته (10%) كانت من نصيب المسيرين الماليين.

بالنسبة للمستوى العلمي: يتضح من الجدول والشكل أعلاه، أن أكثر المؤهلات المتوفرة في عينة الدراسة هو دكتوراه بنسبة تقدر بـ 35% من إجمالي مفردات عينة الدراسة، ثم يليها مستوى جامعي ما يعادل 25%، أما مستوى ما بعد الدكتوراه فتحصل على نسبة 20%، في حين تحصل مستوى ماجستير على نسبة 15% من إجمالي مفردات عينة الدراسة، تليها مستوى ثانوي بنسبة 05%.

2.4 تحليل نتائج الجزء الثاني :

قمنا في هذا الجزء بتحليل النتائج المتحصل عليها من الاستبيانات المسترجعة، لعينة الدراسة، وفصلنا كل محور على حدة، وسنقوم بتحليل هذه المحاور من خلال الفروع التالية:
الفرع الأول: واقع القيمة العادلة: لمعرفة ذلك تم تحديد التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الذي يصف العبارات الخاصة بواقع القيمة

العادلة، وقد تم حساب المتوسطات الحسابية لحساب ترتيبات العبارة وفق قيمة المتوسط الحسابي، إضافة إلى درجة الموافقة، والجدول الموالي يبين النتائج التالية:
الجدول 5: استجابات عينة الدراسة اتجاه العبارات التي تصف واقع القيمة العادلة للمحور الأول

| الرقم العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب | درجة الموافقة |
|---------------|-----------------|-------------------|---------|---------------|
| 01 | 3.38 | 1.131 | 05 | متوسطة |
| 02 | 3.66 | 0.985 | 01 | متوسطة |
| 03 | 3.31 | 1.012 | 06 | متوسطة |
| 04 | 3.22 | 1.162 | 09 | متوسطة |
| 05 | 3.40 | 1.048 | 04 | متوسطة |
| 06 | 3.30 | 1.137 | 07 | متوسطة |
| 07 | 3.49 | 0.886 | 02 | متوسطة |
| 08 | 3.31 | 0.968 | 06 | متوسطة |
| 09 | 3.25 | 1.190 | 08 | متوسطة |
| 10 | 3.46 | 1.052 | 03 | متوسطة |
| المجموع | 3.3596 | 0.7237 | - | متوسطة |

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى الاستبانة و spss.

تبين نتائج المجموع العام أن المتوسط الحسابي الكلي يقدر (3.3596)، يعني أن أفراد عينة الدراسة يوافقون ويتحفظ على أن للقيمة العادلة مكانة لدى المؤسسة، ولكن بتشتت صغير لإجابات أفراد العينة وبانحراف معياري قدره (0.7237)، وقد جاء المتوسط الحسابي محصور بين [2.34-3.66]، إذا فدرجة الموافقة متوسطة.

نستنتج من ترتيب قيم المتوسطات الحسابية أن المؤسسة تهتم في القياس وفقاً لأساس القيمة العادلة، وأن الإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة يحد من التقلب في أسعار الأصول الثابتة، إضافة إلى إتباع أسلوب التسعير الخارجي يساهم في تفعيل إتباع القيمة العادلة ويساعد على تحقيق عدالة جودة التقارير المالية، و لم يوافق معظم الأفراد على أن القياس وفقاً

للقيمة العادلة يحد من التلاعب من قيمة الأصول، وكذلك لم يوافقوا على أن إتباع سعر محدد لقياس الأصول الثابتة في المؤسسة يجعل القوائم المالية قابلة للفهم، ولم يوافقوا كذلك على أن الإفصاح المحاسبي وفقا لأساس القيمة العادلة يوفر كمية معلومات للمؤسسة تتصف بالقابلية للمقارنة .

الفرع الثاني: الأزمة المالية العالمية:

لمعرفة ذلك تم تحديد التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الذي يصف العبارات الخاصة بالأزمة المالية العالمية، وقد تم حساب المتوسطات الحسابية لحساب ترتيبات العبارة وفق قيمة المتوسط الحسابي، إضافة إلى درجة الموافقة، والجدول الموالي يبين النتائج التالية:

الجدول 6: استجابات عينة الدراسة اتجاه العبارات التي تصف الأزمة المالية العالمية للمحور الثاني

| الرقم العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب | درجة الموافقة |
|---------------|-----------------|-------------------|---------|---------------|
| 01 | 3.27 | 1.009 | 05 | متوسطة |
| 02 | 3.15 | 1.105 | 07 | متوسطة |
| 03 | 2.87 | 1.093 | 10 | متوسطة |
| 04 | 2.93 | 1.196 | 08 | متوسطة |
| 05 | 2.92 | 1.226 | 09 | متوسطة |
| 06 | 3.50 | 0.980 | 01 | متوسطة |
| 07 | 3.38 | 0.984 | 02 | متوسطة |
| 08 | 3.33 | 0.99 | 03 | متوسطة |
| 09 | 3.23 | 0.948 | 06 | متوسطة |
| 10 | 3.31 | 1.012 | 04 | متوسطة |
| المجموع | 3.17 | 0.74 | - | متوسطة |

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الاستبانة و spss.

تبين نتائج المجموع العام أن المتوسط الحسابي الكلي يقدر ب(3.17) ، وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على وجود أزمة مالية عالمية، ولكن بتشتت صغير لإجابات أفراد العينة

بانحراف معياري قدره (0.74)، وقد جاءت درجة الموافقة محصورة بين [2.34- 3.66] ، إذا فدرجة الموافقة متوسطة.

نستنتج من ترتيب قيم المتوسطات الحسابية أن أفراد العينة وافقوا في معظمهم على أن توعية المستثمرين بأهمية معايير المحاسبة وأنها تساهم في إعطائهم الشفافية وهذا يعطي الثقة في السوق المالي، إضافة إلى موافقتهم على الرقابة المشددة التي تمارسها هيئة البورصة على المتعاملين المخالفين في السوق المالي وهذا بالحد من تسريب المعلومات وبث الإشاعات التي تغذي المضاربة من قبل الوسطاء الماليين، ووافقوا على إنشاء البورصة هيئة مستقلة لتقييم الأصول، ونلاحظ عدم موافقة أفراد العينة على كون سوء الإدارة في البنوك والمؤسسات العقارية دور في انهيار تلك المؤسسات ، ولم يوافقوا كذلك على كون تطبيق معايير المحاسبة دور أساسي لحدوث الأزمة، ولم يوافقوا كذلك على أن لعدم وجود رقابة فعلية من قبل البنوك المركزية على البنوك التجارية والمؤسسات العقارية دور في حدوث تجاوزات افتراضية ومن ثم حدوث الأزمة.

3.4 تحليل نتائج الجزء الثالث المتعلق باختبار فرضيات الدراسة:

من خلال الآتي يمكن تحديد صحة أو عدم صحة الفرضيات التي وضعت فيما يخص الدراسة.

1.3.4 الفرضية الرئيسية الأولى: والتي تنص على ما يلي:

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لواقع القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية عند مستوى دلالة "0.05".

H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لواقع القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية عند مستوى دلالة "0.05".

لاختبار هذه الفرضية استخدمنا اختبار تحليل الانحدار البسيط، كما هو موضح في

الجدول التالي:

الجدول 7: نتائج اختبار الانحدار لواقع القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية

| المتغير المستقل: واقع القيمة العادلة | | | | البيان |
|--------------------------------------|------------|------------------|------------------------------|------------|
| مستوى Sig المعنوية | T المحسوبة | معامل B الانحدار | معامل التحديد R ₂ | R الإرتباط |
| 0.00 | 5.205 | 0.815 | 0.663 | 0.815 |

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى الاستبانة و spss.

يوضح الجدول أعلاه أثر واقع القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ان قيمة معامل الارتباط $R=0.815$ بين واقع القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية مما يوضح قوة العلاقة بين هذين المتغيرين، و بلغ معامل التحديد $R^2=0.663$ أي أن ما قيمته 0.663 من التغيرات في واقع القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية، كما بلغت قيمة معامل الانحدار $B= 0.815$ وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في القيمة العادلة تؤدي إلى الزيادة في الأزمة المالية العالمية بقيمة 0.815، كما بلغت قيمة t المحسوبة 5.205 وهي دالة عند مستوى المعنوية 0.00. ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لواقع القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية عند مستوى دلالة 0.05.

2.3.4 الفرضية الرئيسية الثانية: والتي تنص على ما يلي:

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات إجابات العينة حول واقع القيمة العادلة تعزى إلى المتغيرات الشخصية.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات إجابات العينة حول واقع القيمة العادلة تعزى إلى المتغيرات الشخصية.

لاختبار هذه الفرضية، استخدمنا اختبار تحليل التباين الأحادي (one-way-anova) للتحقق من وجود تباين ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الإجابات حول واقع القيمة العادلة، يعزى إلى المتغيرات الشخصية.

الجدول 8: نتائج التباين حسب المتغيرات الشخصية

| المتغير | مصدر التباين | مجموع المربعات | ddl | متوسط المربعات | قيمة F | مستوى Sig المعنوية |
|----------------|----------------|----------------|-----|----------------|--------|--------------------|
| الجنس | بين المجموعات | 28.801 | 115 | 250 | 0.993 | 0.525 |
| | داخل المجموعات | 11.600 | 46 | 0.252 | | |
| السن | بين المجموعات | 43.220 | 115 | 0.376 | 0.773 | 0.863 |
| | داخل المجموعات | 22.367 | 46 | 0.486 | | |
| سنوات الخبرة | بين المجموعات | 249.694 | 115 | 2.171 | 1.323 | 0.142 |
| | داخل المجموعات | 75.467 | 46 | 1.641 | | |
| الوظيفة | بين المجموعات | 25.954 | 115 | 2.050 | 0.996 | 0.354 |
| | داخل المجموعات | 54.961 | 46 | 1.112 | | |
| المستوى العلمي | بين المجموعات | 37.548 | 115 | 0.327 | 1.258 | 0.863 |
| | داخل المجموعات | 17.533 | 46 | 0.381 | | |

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الاستبانة و spss.

انطلاقا من نتائج الجدول، يمكن تحليل تباين اتجاهات الإجابات حول واقع القيمة العادلة وفقا للخصائص الشخصية التي تتميز بها كما يلي: لا يوجد تباين ذو دلالة إحصائية في اتجاهات الإجابات حول واقع القيمة العادلة، يعزى إلى متغيرات الجنس والسن وسنوات الخبرة والوظيفة والمستوى العلمي، وهذا لكون نتائج مستوى الدلالة (المعنوية) المحسوبة (sig) للمتغيرات الشخصية كلها أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05).

نستنتج من تحليلنا للمحورين ما يلي:

المحور الأول: واقع القيمة العادلة : نستنتج من ترتيب قيم المتوسطات الحسابية أن المؤسسة تهتم في القياس وفقا لأساس القيمة العادلة، وأن الإفصاح المحاسبي وفقا لأساس القيمة العادلة يحد من التقلب في أسعار الأصول الثابتة، إضافة إلى إتباع أسلوب التسعير الخارجي يساهم في تفعيل إتباع القيمة العادلة ويساعد على تحقيق عدالة جودة التقارير المالية، و لم يوافق معظم الأفراد على أن القياس وفقا للقيمة العادلة يحد من التلاعب من قيمة الأصول، وكذلك لم يوافقوا على أن إتباع سعر محدد لقياس الأصول الثابتة في المؤسسة يجعل القوائم المالية قابلة للفهم، ولم

يوافقوا كذلك على أن الإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة يوفر كمية معلومات للمؤسسة تتصف بالقابلية للمقارنة .

المحور الثاني: الأزمة المالية العالمية : نستنتج من ترتيب قيم المتوسطات الحسابية أن أفراد العينة وافقوا في معظمهم على أن توعية المستثمرين بأهمية معايير المحاسبة وأنها تساهم في إعطائهم الشفافية وهذا يعطي الثقة في السوق المالي، إضافة إلى موافقتهم على الرقابة المشددة التي تمارسها هيئة البورصة على المتعاملين المخالفين في السوق المالي وهذا بالحد من تسريب المعلومات وبث الإشاعات التي تغذي المضاربة من قبل الوسطاء الماليين، ووافقوا على إنشاء البورصة هيئة مستقلة لتقييم الأصول، ونلاحظ عدم موافقة أفراد العينة على كون سوء الإدارة في البنوك والمؤسسات العقارية دور في انهيار تلك المؤسسات ، ولم يوافقوا كذلك على كون تطبيق معايير المحاسبة دور أساسي لحدوث الأزمة، ولم يوافقوا كذلك على أن لعدم وجود رقابة فعلية من قبل البنوك المركزية على البنوك التجارية والمؤسسات العقارية دور في حدوث تجاوزات افتراضية ومن ثم حدوث الأزمة.

5. خاتمة

في ضوء النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة نقترح ما يلي:

- التمسك بمنهج القيمة العادلة في معالجة المشاكل المحاسبية ذات العلاقة بالاعتراف والقياس والإفصاح لدى إعداد البيانات المالية للشركات المساهمة العامة أياً كانت طبيعة نشاطها ذلك على اعتبار أن هذا المنهج لم يكن السبب الرئيس لحدوث الأزمة المالية العالمية وإنما كان لسوء استخدامه في بعض الأحيان مساهمة في حدوثها؛
- انعكست بطبيعة الحال على ذلك المنهج وبشكل يتطلب إجراء بعض التعديلات في تطبيقاته المهنية خصوصاً في المعيار المحاسبي الدولي (رقم 39) ذي العلاقة بالمحاسبة عن الأدوات المالية، والمعيار المحاسبي الدولي رقم 40 ذي العلاقة بالمحاسبة عن العقارات الاستثمارية؛
- إجراء بعض التعديلات في نصوص المعيار المحاسبي الدولي رقم 40 ذات العلاقة بالاستثمارات العقارية؛
- إلغاء مبدأ الخيار في تقويم الاستثمارات العقارية بحسب منحج القيمة العادلة وفقاً للمعيار 40 أو بحسب منحج التكلفة المطفأة المنصوص عليه في المعيار رقم 16.

6. قائمة المراجع

1.6 المراجع باللغة العربية:

- حساثن, د. ا. (2009). دراسة استطلاعية لمدى تحقيق المعايير المعايير المحاسبية لمفهوم العدالة في القياس و الافصاح عن المشتقات المالية . المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة كلية التجارة. 295-354 ,
- السيد شحاتة. (2008). اطار مقترح للمحاسبة عن عمليات توريق الاصول المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية و الدولية في ضوء تداعيات الازمة المالية العالمية - دراسة نظرية و ميدانية. المجلة العلمية للتجارة و التمويل - جامعة طنطا - المجلد الثالث ، 245-328.
- هشام حسن عواد المليجي. (2009). فعالية القياس المحاسبي للقيمة العادلة في ضوء المعيار الأمريكي 157 بالإشارة إلى الأزمة المالية العالمية - دراسة ميدانية . مجلة الدراسات و البحوث التجارية - كلية التجارة - جامعة بنها ، 207-253.

2.6 المراجع باللغات الأجنبية:

- Haim A, M. (2002). the value relevance of financial Institutions, Fair Value Disclosures: A Study in the Difficulty of Linking Unrealized Gains and Losses to Equityvalue . *abacus , Accounting Foundation , university of sydney , vol 38*, 1-15.
- Hodder, L. D. (2006). Risk-Relevance of fair value Income measures for commercial Banks. *The accounting review 81*, 337-375.
- Langendijk, & Henk, S. D. (2003). *is fair value fair : financial Reporting in an international Prespective. 1st ed.* England: John Wiley & Sons LTD., .
- MARK L, Z. (2012). *Fair Value Measurement: Practical Guidance and Implementation, 2nd Edition P 06.* Canada: John Wiley & Sons.